
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

المجاز العقلي وعلاقته بالتخييل والنظم

الطيب بن رجب

ليس ثمة من ادرك تدارك عصره بوضوح مثلما أدرك عبد القاهر الجرجاني. لقد عانى أبو حيان التوحيدي معاناة مباشرة من ذلك التدهور وعبّر عنه المعري تعبيرا أدبيا ساخرا في رسالة الغفران ولكن صاحبنا قدم نظرية في البلاغة في عصر لم يعد يحتمل النظريات بل إن البلاغة قد وصلت أوجها معه وسرعان ما آلت إلى الإنحطاط. يقول عبد القاهر عن عصره: "ثم إنا وإن كنّا في زمان هو على ما هو عليه من إحالة الأمور عن جهاتها وتحويل الأشياء عن حالاتها ونقل النفوس عن طباعها وقلب الخلائق المحمودة إلى أضدادها ودهر ليس للفضل وأهله لديه إلا الشرّ صرفا والغيظ بحتا وإلا ما يدهش عقولهم ويسلبهم معقولهم حتّى صار أعجز الناس رأيا عند الجميع من كانت له همة في أن يستفيد علما" (دلائل ص28) هناك إذن وعي حاد بواقع التدهور ومستقبله بل وفهم وإدراك وموقف واضح لا لبس فيه ورفض لمسايرة هذا الواقع، يخاطب أحد معاصريه فيخاطبه بهذه العبارة: "فإن كنت ممن رضي لنفسه أن يكون هذا مثله وههنا محله فعب كيف شئت وقل ما هويت وثق بأن الزمان عونك على ما ابتغيت وشاهدك فيما ادعيت وأنّك واجد من يصوب رأيك ويحسن مذهبك ويخاصم عنك ويعادي المخالف لك" (الأسرار ص 197) هذا هو زمانه علما أنه زمان الصنعة اللفظية. وهناك حقيقة قائمة لا تزول أو تزول الراسيات وهي أن الأمم إذا كانت إلى

ازدهار فإنما تنزع إلى المضامين وإذا كانت إلى انحطاط فهي تنزع إلى الأشكال ويكفي أن ننظر إلى سائر الحضارات عبر التاريخ لندركها. ولذلك فالجرجاني إنما هو نبتة شاذة أو زهرة حالمة جاءت في غير وقتها فالحضارة العربية الإسلامية قد آلت في القرن الخامس إلى التدهور والانحطاط فلم يكن الجرجاني وابن خلدون وابن رشد غير ثمرات متأخرة حلم بها الزمن أو تضوع بها ذاك الإزدهار السابق. هكذا فالجرجاني هو من أنصار المضامين مثلما كان الجاحظ في عصر التأسيس. فما هي أهم ميزات الجرجاني أو ما فضله؟. إن الجرجاني كما أسلفنا لهو من أنصار المضامين أي من أنصار المعنى. يقول: "واعلم أن غرضي في هذا الكلام الذي ابتدأته والأساس الذي وضعته أن أتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف ومن أين تجتمع وتفترق" (اسرار ص19).

فالألفاظ إنما هي خاضعة للمعنى وهي لا تدل بمفردها إلا على معان خام "إذ الألفاظ خدم المعاني والمصرفة في حكمها" (أسرار ص5) ولذلك ليست الفصاحة أو البلاغة بموجودة في الألفاظ بل في المعاني يقول: "إن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها" (دلائل ص200) وذلك راجع عنده إلى أن اللفظ لا يطلب لذاته ومستحيل أن يطلب على حدة وإنّما يستجيب للمعنى استجابة إذاما استقام هذا وكان واضحا في النفس. وبعبارة أخرى فنحن إذا طلبنا المعنى طلبنا بصفة عفوية اللفظ وهكذا فاللفظ هو صورة المعنى ولا يعقل أن تكون ثمة صورة بدون مادة للصورة.

إن الرجل لهو نصير للمعنى إلى حد بعيد فجعله انتصاره ذاك كثيرا ما يعود في كتابيه أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز للدفاع عنه مجادلا مخاصما مستدلا بل إنّ ذلك الموقف ليتأكد لنا حين نجد في ما يُتوهم فيه أنّه مجرد صنعة لفظية أنه في الواقع إذا غصنا عليه صنعة من أجل المعنى. يقول: "التجنيس والحشو يتوهّم أن الحسن والقبح فيها لا يتعدى اللفظ والجرس" (أسرار ص5). بل الحسن والقبح فيهما إنما هو من أجل المعنى وهو يبين ذلك بأوضح عبارة في الدلائل قائلا: "فصعوبة ما صعب من السجع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ وذاك أنه صعب عليك أن توفق بين معاني تلك الالفاظ المسجعة وبين معاني الفصول التي جعلت أردافا لها فلم تستطع ذلك إلا بعد أن عدلت عن أسلوب إلى أسلوب أو دخلت في ضرب من المجاز أو أخذت في

نوع من الاتساع وبعد ان تلطفت على الجملة ضربا من التلطف وكيف يتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء ناظرك" (دلائل ص49).

ويعني ذلك أنا إذا أردنا السجع ونحن بدون شك نطلب المعنى فهو لا يتأتى لنا إلا إذا تصرفنا في الأساليب حتى نؤدي ذاك المعنى.

2- لقد مكنه انتصاره للمعنى من تطوير نظريةالنظم. ذلك أن النظم وإن لم يكن جديدا فهو لم يرق إلى مستوى نظري عال إلا في القرن الرابع والخامس ولقد تداول كل من الاشعرية والمعتزلة في مماتنة لم يشهد لها مثيل في التاريخ إلا فيما ندر. ولكن المهم في النظم عند الجرجاني ليس الجانب النظري العام إذ إن القاضي عبد الجبار كان لا يقل عمقا بل ربما كان أكثف وأعمق وما كتبه إنما هو أقرب إلى فلسفة البلاغة منه إلى البلاغة، أما الجرجاني فقد زاوج بين تلك الفلسفة وبين الدراسة البلاغية الملموسة. وهكذا يجسد الجرجاني النظم في علم المعاني - هذا الذي وإن كان تحدث عنه كثيرون قبله لم يكتب فيه بصفة منظمة بل لم يكن مستقلا بذاته إذ إن استقلال "علوم البلاغ" عن بعضها البعض قد تم على يدي الجرجاني. ولذا لم يكن علم المعاني متبلورا قبله فقد كان علم البديع وعلم البيان علما واحدا هو علم البديع. والاستعارة كانت تعتبر من البديع كعلم وتعتبر من البديع باعتبارها مجرد زخرف، ولعلّ ذلك ما يذكر بنظريّة البديع في البلاغة الغربية القديمة التي استمرت إلى هذا اليوم فهذه النظريّة (La théorie des tropes) كانت تشكل البلاغة كلها عدا النظم أو علم المعاني (La composition) والاستدلال ولعلّ من المفيد أن نلاحظ أن البلاغة سواء في العالم العربي الاسلامي أو في الغرب حين تدهورت أهملت علم المعاني والاستدلال معا، مما يعني أنّ التدهور إنما يلغي المضمون أولا. كذلك تجمدت دراسة العلمين الباقيين عندنا أو ذاك العلم عندهم (les tropes). إذن هكذا جمع الجرجاني بطريقة مبدعة بين النظرية والممارسة، بين الفلسفة والفن أو بين الفكرة والنص.

3- إذا كان الجرجاني لم يكتشف نظرية النظم هذه التي كانت قديمة قد ظهرت مع رواد المعتزلة كالنظام والجاحظ، وكانت معروفة عند اليونان. فهناك ما يعود اكتشافه إلى الجرجاني وحده ويتمثل اكتشافه ذاك في المجاز العقلي.

4- إضافة إلى ما تميز به الجرجاني من روح فلسفية، تميز بروح علميّة خالصة. ولا تبين تلك الروح بما نزع به من تأسيس لعلم البلاغة إذ إنّه رغم نزوعه ذاك نراه سرعان ما تراجع عنه ليقر بحقيقة الذوق إذ قال: "راجع نفسك واسبر وذق تجد الذي وجدت" (دلائل ص34).

إن روح العلم لتظهر في أمور ثلاثة: هي الدقّة واعتماد النص وكذلك النزوع إلى وضع قوانين مع رفض التقليد ونزعة التصنيف. لقد كان الجرجاني دقيقا يبحث عن الفروق الصغيرة طامحا إلى لمس الظواهر البلاغية وكأنها أشياء مادية مثله مثل العالم وهو يجري التجربة ويعيد. يقول: "ولكن بقي أن تعلمونا مكان المزية في الكلام وتصفوها لنا وتذكروها ذكرا كما ينص الشيء ويعين ويكشف عن وجهه ويبين ولا يكفي أن تقولوا: إنّه خصوصيّة في كيفيّة النظم وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض حتى تصفوا تلك الخصوصية وتبينوها وتذكروا لها أمثلة وتقولوا مثل كيت وكيت" (دلائل ص30).

أليس من الواضح الآن أنّه يريد تعيين الأشياء وينزع إلى الوصف الموضوعي العلمي معتمدا الواقع الملموس أي الأمثلة تاركا بذلك التعميم إلى التخصيص حتى يكون بمقدوره أن يميز بين كلام وكلام بمعرفة العلل الموجبة لذلك. يقول: "وإذ كان هذا هكذا علمت أنه لا يكفي في علم الفصاحة أن تنصب لها قياسا ما وأن تصفها وصفا مجملا وتقول فيها قولا مرسلا بل لا يكون من معرفتها في شيء حتى تفصل القول وتحصل وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتعدها واحدة واحدة وتسميها شيئا شيئا" (دلائل ص31).

فهو سيبحث في الظواهر من أين كانت ولم كانت حتى يقف عليها ويشير إليها كما نشير للشيء الملموس فنقول: "هذا هذا". هذا المنزع إلى الدقة سيقوده إلى محاولة وضع قوانين وحدود هي نتيجة لا بد منها لكل استقصاء وتدبر فالعلم لا يكون علما إلا بعد أن يتجاوز الوصف إلى القوانين وحيث تقرر الأصول. يقول: "واعلم أنّ هذه الأمور التي قصدت البحث عنها كأنها معروفة مجهولة، وذلك أنها معروفة على جملة لا ينكر بيانها في نفوس العارفين ذوق الكلام والمتمهرين في فصل جيده من رديئه ومجهولة من حيث لم تتفق فيها أوضاع تجري مجرى القوانين التي يرجع إليها فتستخرج منها

العلل في حسن ما استحسن وقبح ما استهجن حتى نعلم علم اليقين غير الموهوم ويضبط ضبط المزموم المخطوم" (أسرار ص225).

إنه سعي إلى تجاوز المعرفة العامة إلى المعرفة الخاصة ولا يكون ذلك إلا بالتوصل إلى قوانين بها نقف على العلل والمعلومات أي علم يقيني غير ظني موهوم ممّا سيجعله ينطلق من الخاص إلى العام إذ بدون ذلك لا تنهض قوانين أو تقوم أصول. يقول متحدثًا عن الحدّ: "وإنما اشترطت هذا كلّه لأنّ وصف اللفظة بأنها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث إن لها دلالة على الجملة لا من حيث هي عربية أو فارسية أو سابقة في الوضع أو محدثة مولّدة، فمن حق الحدّ أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدالة. ونظير هذا نظير أن تضع حدّا للإسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير لغة العرب وجدته يجري فيها جريانه في العربية لأنك تحدّ من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة" (أسرار 303).

إلاّ أنّ نزوعه إلى القوانين لم يقده إلى ما وقع فيه عصره من روح كازوستيكية روح التصنيف الجامد والتقسيم الخاوي المفرغ من كل مضمون ولذلك نراه يحذّر من الإفراط في التأويل. يقول: "وأمّا الإفراط فيما يتعاطاه قوم يحبون الإغراب في التأويل ويحرصون على الكثير من الوجوه فهم يستكرهون الألفاظ على الأمثلة من المعاني" (أسرار ص341) إنهم يكثرون الوجوه لأنهم ينزعون إلى التصنيف وتقسيم ما لا يقسم بسبب ما ينقصهم من روح علمي تأليفي ومن قدرة على التعميم و بسبب ترك الجوهر إلى العرض ولأنهم يستدلون ما قبليا على الظواهر.

وإذ كان الجرجاني يدرك أن الأساليب على غاية التنوع بل إنها لا تحصى لأنها مرتبطة بالمعاني وهذه ميدانها فسيح لا تحيط به حائطة فقد أكد أن "ليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حدّ يحصره وقانون يحيط به فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة" (دلائل ص74) إذن فهو رغم نزوعه إلى علم له قوانينه يظل مدركا لطبيعة المجال الذي يتحرك فيه إذ هو مجال المعاني المتحرك كرمال الصحراء.

إنّ هذا الرفض للروح الكازوستيكيّة يعود إلى روح الرجل المتحررة بالرّغم من أشعريّته لذلك فهو رافض للتقليد، رافض "أن تَدلّ بعرفان ثمّ لا تستطيع أن تَدلّ عليه وأن تكون عالما في ظاهر مقلّد" (دلائل ص34).

***

هكذا وانطلاقا من هذا التقديم والشرح نرغب في طرح العلاقة بين المجاز العقلي وبين التخييل والنظم ولكن قبل ذلك لابدّ من الوقوف على المجاز العقلي بشيء من التفصيل إذ لم يلتفت إليه الدارسون ولم يفهموه حقّ فهمه ثمّ لن نتبسط كثيرا في شرح التخييل والنظم غير ما يكون لازما لتبيين تلك العلاقة التي نريد أن نجلوها في انتظار أن نعود إلى هذا كله بالتفصيل في وقت لاحق إذ إنه يستحق الدراسة بعد الدراسة والوقفة إثر الوقفة.

المجاز العقلي

لن أجازف بشيء لو زعمت أن المجاز العقلي هو اكتشاف جرجانيّ بحت ولن أجازف أيضا لوقلت إنه ظلّ جرجانيّا بحتا. فهو لم يسبق إليه من قبل أحد في البلاغة العربية وهو لا يوجد في البلاغة الغربية لا حديثها ولا قديمها فقد ظلّ فيها موزعا على مختلف المجازات بين الاستعارة والمجاز المرسل والإرداف الخلفي ولعلّ الحديثة بدأت تتلمّس طريقها إليه حين بدأت تبحث عن استعارة الجملة (la métaphore de la phrase) وحين رأت في نوع من الاستعارة هي المدعوّة (in praesenta) نوعا خاصا من الاستعارة تخرج عن مفهوم الاستعارة في البلاغة القديمة، علما أن هذه الاستعارة عندهم هي عندنا التشبيه البليغ ولا يخفى علينا أن بعض ما يتوهم عندنا أنه تشبيه بليغ هو في أحيان كثيرة مجاز عقلي مثل قول الأعرابي يصف ناقته "وإنّما هي إقبال وإدبار". أما في البلاغة العربية فقد نُسي المجاز العقلي وظلّ يذكر في المصنّفات القديمة وفي الكتب المدرسيّة بطريقة جافّة ميّتة وليس أدلّ على ذلك من أنّها ظلّت تردّد نفس ما قاله الجرجاني دون فهم أو تدبّر بل كانت تعيد نفس الأمثلة التي ساقها الجرجاني بخصوصه وتكرر دون أن تجتهد في البحث عن أخرى. إذن كيف توصل الجرجاني إليه؟

ينطلق الجرجاني من ملاحظة هامة كان قد لاحظها الآمدي بخصوص ظاهرة بلاغيّة تبدو أنها استعارة وليست باستعارة. يقول: "قال أبو القاسم الآمدي في قول البحتري:

فصاغ ما صاغ من تبر ومن ورق وحاك ما حاك من وشي وديباج

صوغ الغيث وحوكه النبات ليس باستعارة بل هو حقيقة ولذلك لا يقال: هو صائغ ولا كأنه صائغ. وكذلك لا يقال: حائك وكأنّه حائك" (أسرار ص 329). ويعلق

الجرجاني على ذلك بما يلي: "وقد كتب هذا الفصل على وجهه والمقصودمنه منعه أن تطلق الاستعارة على الصوغ والحوك- وقد جعلا فعلا للربيع- واستدلاله على ذلك بامتناع أن يقال: وكأنه صائغ وكأنه حائك. اعلم أنّ هذا الاستدلال كأحسن ما يكون إلاّ أنّ الفائدة تتم بأن تبين جهته ومن أين كان كذلك" (أسرارص329).

ومن الواضع أن الآمدي تنبّه إلى أن الاستعارة في اسناد الفعل إلى الربيع غير ممكنه لأن هذه تقوم على المشابهة ولكنه وقف في منتصف الطريق إذ إنّه لم يتمكّن من استجلاء حقيقة المجاز العقلي فأقرّ بأن الكلام على الحقيقة واكتفى بذلك ولكن الجرجاني سيعتمد هذا الاستدلال ليتوصّل إلى تأسيس المجاز العقلي.

يقول الجرجاني معرّفا المجاز العقلي: ولا يتخلّص لك الفصل بين الباطل وبين المجاز حتى تعرف حد المجاز وحده أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأوّل فهي مجاز ومثاله ما مضى من قولهم "فعل الربيع" وكما جاء في الخبر "إن ممّا ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم" قد أثبت الانبات للربيع وذلك خارج عن موضوعه من العقل لأن إثبات الفعل لغير القادر لا يصحّ إلا في قضايا العقول" (أسرار 333-334-335).

فالمجاز العقلي هو المجاز الحكمي أي ذلك الذي لا تكون اللفظة واردة فيه إلا على مجرى الحقيقة ولكن إسناد الفعل إلى الاسم أو الإسم إلى الاسم يكون من باب المجاز.ى وقد بنى الجرجاني تعريفه على مقولة منطقية هي مقولة الإثبات والنفي فكل كلام إنما هو مثبت ومثبت له والإثبات إنما هو إثبات شيء لشيء أي مثبت لمثبت له فإذا كان المجاز في المثبت كان من طريق اللغة وإذا كان في الإثبات كان من طريق المعقول أي كان واقعا في العلاقة النحوية التي بين المثبت والمثبت له أو في الحكم النحوي.

ولقد أطنب الجرجاني في استدلاله على المجاز العقلي لأنه مؤمن بجدّته ومتخوّف من أن لا يقع تقبّله وكأنّه كان يدرك أن السكاكي سيأتي بعده ويرفضه معتبرا إيّاه استعارة مكنية ولذلك نراه يميزه عنها بكل وضوح وذلك حين ميّز بين فعل الربيع النور و "أحيينا به الارض بعد موتها"

فيقول:

"والذي يبين اختلاف دخوله فيهما أنّك تحصل على المجاز في مسالة الفعل بالإضافة لا بنفس الإسم فلو قلت أثبت النور فعلا لم تقع في مجاز لأنه فعل الله تعالى وإنما تصير إلى المجاز إذا قلت أثبت النور فعلا للربيع. وأما في مسألة الحياة فإنك تحصل على المجاز بإطلاق الإسم فحسب من غير إضافة وذلك قولك: أثبت بهجة الأرض حياة أو جعلها حياة، ألا ترى أن المجاز قد ظهر لك في الحياة من غير أن أضفتها إلى شيء، من غير أن قلت لكذا" (أسرار ص 323-324) ولكنّه ذهب أبعد من ذلك حين أقرّ أن المجاز قد يدخل على الكلام من الجهتين معا أي من جهة اللغة ومن جهة العقل أي من جهة المثبت ومن جهة الإثبات أي أن يكون ثمّة استعارة مكنية في الفعل نفسه ومجاز عقلي في اسناده إلى ما لا يسند له في العادة يقول: "وقد يتصوّر أن يدخل المجاز للجملة من الطريقين جميعا وذلك أن يشبه معنى بمعنى وصفة بصفة فيستعار لهذه اسم تلك ثمّ تثبت فعلا لما لا يصح الفعل منه أو فعل تلك الصفة فيكون أيضا في كل واحد من الإثبات والمثبت مجاز كقول الرجل لصاحبه: أحيتني رؤيتك. يريد آنستني وشرّفتني ونحوه فقد جعل الأنس والمسرّة الحاصلة بالرؤية حياة أولا ثمّ جعل الرؤية فاعلة لتلك الحياة" (أسرار ص321).

ولقد احتفى الجرجاني بهذا النوع من المجاز فمدحه أيما مديح. قال: "وهذا الضرب من المجاز على حدتّه كنز من كنوز البلاغة ومادّة الشاعر المفلق والكاتب البليغ في الابداع والاحسان والاتساع في طرق البيان وأن يجيء بالكلام مطبوعا مصنوعا وأن يضعه بعيد المرام قريبا من الأفهام" (دلائل 228).

فهذا المجاز إنما هو الطبع والصنعة وهو بعيد المرام قريب من الأفهام في الوقت ذاته. لماذا؟ لانه واقع موقع المجاز والحقيقة في ذات الوقت فيكون غامضا وواضحا في وقت واحد لانه لا يجب أن ننسى أن الجرجاني من أنصار المعنى أي من أنصار الطبع والسَجيّة أي من أنصار الوضوح أي من أنصار الحقيقة أي من أنصار "السهل الممتنع" ولكن ذلك لا يعني انه ينكر أدبيّة الأدب بل هو يقرّبها إقرارا أكيدا إلاّ أنّه يسعى إلى

أصالة الفكرة وجدّتها فبدونها ليس ثمّة أدب أي لا كائن بدون روح وجسد فلا بدّ من التلاؤم الخلاق بين المضمون والشكل والغاية تظلّ المضمون وما الشكل إلا وسيلة إليه.

إنّ صلة المجاز العقلي بالمعنى تجعله ذا صلة بالنظم. يقول الجرجاني: واعلم أن من سبب اللطف في ذلك أنه ليس كلّ شيء يصلح لأنّ يتعاطى فيه هذا المجاز الحكمي بسهولة بل تجدك في كثير من الأمر وأنت تحتاج إلى أن تهيئ الشيء وتصلحه لذلك بشيء تتوخّاه في النظم" (دلائل 213).

ولنكتف الآن بمجرد هذه الصلة إلى حين نستجلي له صلة أخرى هي بالتخييل وقد صرّح الجرجاني بذلك حين قال معلقا على أبيات أبي النجم:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعـي ... عليّ ذنبا كلّه لم أصنـع

من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ... ميّز عنه قنزعا عن قنزع

مرّ الليالي أبطئي أو أسرعـي

فهذا المجاز وجعل الفعل لليالي ومرورها إلا أنّه خفيّ غير بادئ الصفحة. ثمّ فسّر وكشف عن وجه التأول، وأفاد أنه بنى أوّل كلامه على التخيّل فقال:

أفناه قيل الله للشمس أطلعي ... حتّى إذا واراك أفق فارجعي (أسرار ص338)

ومن الواضح في البيت الأخير أمر المجاز العقلي. فالتخييل إذن إنما قام عليه. ويؤكد الجرجاني ذلك مرة أخرى حين يقول: "فأما تعيّن من يثبت له (الفعل للفاعل) فيتعلّق بمن أراد ذلك من المخبرين والمعبّرين عن ودائع الصدور، والكاشفين عن المقاصد والدعاوي صادقة كانت تلك الدعاوي أو كاذبة ومجراة على صحتها أو مزالة عن مكانها من الحقيقة وجهتها ومطلقة بحسب ما تأذن فيه العقول وترسمه أو معدولا بها عن مراسمها نظما لها في سلك التخييل وسلوكا بها في مذهب التأويل" (أسرار ص356).

إذن هكذا نتبيّن أنّ ثمة صلة بين المجاز العقلي وبين التخييل من جهة وبينه وبين النظم من جهة أخرى. فكيف أمر هذه الصلّة أو الصلتين؟

المجاز العقلي والتخييل

مالتخييل أوّلا؟

يقسّم الجرجاني المعاني إلى عقلية وتخييليّة فالعقلية هي المجراة "مجرى الأدلّة التي تستنتجها العقول" وهي قول محقق ثابت "يقوم عليه من العقل برهان يقطع به "ولكنها" كالأعيان الجامدة التي لا تنمي ولاتزيد ولا تربح ولا تفيد وكالحسناء العقيم والشجرة الرائعة لا تمتع بجني كريم" (أسرار ص237) أما التخييلية فهي القول بأن "أجود الشعر أكذبه. يقول: "وأمّا القسم التخييلي فهو الذي لا يمكن أن يقال إنه صدق وإن ما أثبته ثابت وما نفاه منفيّ وهو مفتن المذاهب كثير المسالك لا يكاد يحصر إلاّ تقريبا ولا يحاط به تقسيما وتبويبا" (أسرار ص231).

إذن فهو الأدب وأساليبه التي لا يمكن أن تنحصر في قواعد محدودة وقوانين مضبوطة. يقول: "ومن قال أكذبة" ذهب إلى أن الصنعة إنّما يمدّ باعها وينشر شعاعها ويتسع ميدانها وتتفرّع أفتانها حيث يعتمد الاتساع والتخييل ويدعى الحقيقة فيما أصله التقريب والتمثيل" (أسرار227) ويضيف: "... وليس الأمر على ما ظنّه ناصر الإغراق والتخييل الخارج على أن يكون الخبر على خلاف المخبر ومن أنه إنّما يتّسع المقال ويفتن وتكثر موارد الصنعة ويغزر ينبوعها وتكثر أغصانها وتتشعب فروعها إذا بسط من عنان الدعوى فادعى مالا يصح دعواه وأثبت ما ينفيه العقل ويأباه" (أسرار ص239).

ويضيف: "وجملة الحديث الذي أريده بالتخييل ههنا ما يثبت فيه الشاعر أمرا هو غير ثابت أصلا ويدعى دعوى لا طريق تحصيلها ويقول قولا يخدع فيه نفسه ويريها ما لا ترى" (أسرار ص239) فلو عدنا على هذه الشواهد الثلاثة لوجدنا فيها معنى يتكرر

- "ويدعى الحقيقة فيما أصله التقريب والتمثيل".
- "فادعى مالا يصح دعواه وأثبت ما ينفيه العقل ويأباه"
- يثبت أمرا هو غير ثابت أصلا..."

فهذا معنى واحد ولو راجعناه لوجدنا أنّه يتفق وتعريف المجاز العقلي من أنّه إثبات الفعل لما لا يصح له. فنحن إذن إزاء تعريف واحد.

وبلغة الجرجاني "الشيء هو الشيء" "وهذا هذا" ولكن ذلك ليس كافيا. فعلينا أن نستقرئ ولو بصفة جزئية الآن عددا من الابيات الشعرية التي تمثل بها الجرجاني على التخييل حتّى نتأكّد من ذلك.

فمثلا حين يتمثل الرجل بيت أبي تمام:

"لا تنكري عطل الكريم من الغنى   فالسيل حرب للمكان العالي

يعلق بما يلي: "ومعلوم أنه قياس تخييل وإيهام لا تحصيل وإحكام" (أسرار ص231) وهو يقصد بذلك هذا التشبيه الضمني علما أن التشبيه الضمني هو تشبيه عقلي ويقصد أيضاذاك المجاز العقلي حين جعل "السبيل حربا للمكاني العالي".

ومثلا يقول محللا بيتين من الشعر: "ومن هذا النمط في أنّة تخيل شبيه بالحقيقة لاعتدال أمره وأن ما تعلق به من العلّة موجود على ظاهر ما ادّعى قوله:

ليس الحجاب بمقص عنك لي أملا   إنّ السماء ترجّى حين تحتجب

فاستتار السماء بالغيم هو سبب رجاء الغيث الذي يعدّ في مجرى العادة جودا منها ونعمة صادرة عنها كما قال ابن المعتزّ:

ما ترى نعمة السماء على الأر   ض وشكر الرياض للأمطار

وهذا نوع آخر وهو دعواهم في الوصف هو خلقة في الشيء وطبيعة أو واجب على الجملة من حيث هو أن ذلك الوصف حصل له من الممدوح ومنه استفادة" (أسرار ص241).

ومن الواضح هنا أيضا أن البيتين قاما على المجاز العقلي الذي هو أصل في جعل الخيال شبيها بالحقيقة أو في جعل "الخبر على خلاف مخبره" على حدّ تعبير الجرجاني. ولكننا حتى إذا تركنا المجاز العقلي فسنجد شيئا ما قريبا من المجاز العقلي مثلما رأينا بخصوص التشبيه الضمني ومثل الاستعارة التمثيلية وهي عقلية وليست لغوية وقد أكّد الجرجاني نفسه ذلك" -يقول الرجل: وهكذا قوله:

والصارم المصقول أحسن حالة يوم الوغى من صارم لم يصقل

احتجاج على فضيلة الشيب وأنه أحسن حالة منظرا من جهة التعلّق باللّون وإشارة إلى أنّ السواد كالصدإ على صفحة السيف..." (أسرار ص234). فهذا الاحتياج إنّما هو تمثيل والتمثيل عقلي لكن إلى ذلك ثمّة مجاز عقليّ في جعله الصارم أحسن حالة...

ويعلق الجرجاني على ذلك بقوله: "وعلى هذا موضوع الشعر والخطابة أن يجعلوا اجتماع الشيئين في وصف علّة الحكم يريدونه وإن لم يكن في المعقول ومقتضيات العقول (أسرار ص235).

إنّ التخييل هو في علّة الحكم غير المعقولة أي غير المنطقية وذلك لا يتأتى إلا بالمجاز العقلي.

المجاز العقلي والنظم:

ماالنظم؟

لم يعد النظم خافيا على أحد، فمن ذكر الجرجاني ذكر النظم إلى حدّ أنّه لم يعد يعزى إلى غيره. ومع ذلك ما يزال يخفى. إذ هو قديم سابق للجرجاني فهو معروف منذ الجاحظ والنظام وهو معروف عند اليونان أيضا ثمّ لقد تداول عليه المعتزلة والأشاعرة بالنقاش والجدال والتنظير طوال القرن الرابع وحتّى الخامس للهجرة. ولقد تطرق إليه

بكثير من العمق النظري القاضي عبد الجبار في "أبواب التوحيد والعدل". ولكن ما يجعل الجرجاني يتميز عن غيره ليس هذا الجانب النظري وإنّما هو ذلك الجانب الإجرائي التطبيقي فقد استطاع الرجل أن يزاوج بطريقة ناجعة بين النظريّة والتطبيق؟

ولكن ما النظم؟

لقدكثرت الدراسات حول النظم لكنها -في أغلبها- كانت تعيد ما قال الجرجاني وتلخصه ولذلك لم ينتبهوا إلى أنّ النظم إنما هو "علم المعاني" وهذا "العلم" إن صحت العبارة لم يكن جديدا بل كان قديما ولكن الجرجاني هو أول من أفرده بالتأليف ومن جمعه في علم واحد. فالنظم إذن ليس إلا "الخبر والانشاء" و"الوصل والفصل" و"القصر" و"التقديم والتأخير" و"التعريف والتنكير" وغير ذلك من أبواب "علم المعاني" أو من "معاني النحو" فليس النظم كما يتوهم البعض هو النظام النحوي للغة بل هو شيء زائد عليه ولذلك نراه يحكم على أسلوب الجاحظ بانعدام الفضل والمزية لأنه مجرد نضد ونراه يؤكد أن التفاضل ليس في الإعراب وفي التراكيب الصحيحة بل في غير ذلك فيقول: "وإن كلامنا في فصاحة تجب للَفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق ولكن من أجل لطائف تدرك بالفهم" ويضيف معلّقا على كلامه هذا: "ولا يكون هذا تفاضلا في الاعراب ولكن تركا له في شيء واستعمالا له في آخر" (دلائل ص306).

والوهم وقع من حيث تحدث الجرجاني عن الألفاظ والنظم على أنهما متقابلان متضادان ممّا أوهم بالاستنتاج القياسي إذا لم يكن هذا هذا فهو هذا. فالألفاظ ليست إلا أصولا للمعاني جاهزة ولن يصبح لها معنى حقيقي إلا إذا تعلّقت ببعضها البعض على نظام مخصوص. ولكن هذا النظام المخصوص عند الجرجاني يتجاوز مجرّد النظام النحوي إلى النظام البلاغي الذي يكون بالمتكلّم دون غيره.

فالكلام المنظوم حسب النظام النحوي ليس من الفصاحة في شيء. يقول: واعلم أن من الكلام ما أنت تعلم إذا تدبّرته أن لم يحتج واضعه إلى فكر وروية حتى انتظم بل ترى سبيله في ضمّ بعضه لبعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك لا يبغي أكثر من

أن يمنعها التفرّق وكمن نضد أشياء بعضها على بعض لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له منه هيئة وصورة بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين" (دلائل ص76).

فهو يطلب هيئة وصورة بلغة الفلسفة وما اللفظ الاّ أعيان معان وما النظام النحوي إلا أشكال جاهزة. أما النظام البلاغي فهو التلاؤم الذي يحصل من التقاء المواد (الألفاظ) بتلك الأشكال الجاهزة على صورة مخصوصة. إن النظام البلاغي هو ما يميز شاعرا عن شاعر مثلما يتميّز مهندس عن مهندس بالرغم من أنّ مواد البناء واحدة والأشكال النظرية واحدة (أو الصّور الجاهزة). يقول عبد القاهر عن الكلام المنضود ما يلي: "فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فضل إذا وجب إلا بمعناه أو بمتون ألفاظه دون نظمه وتأليفه وذلك لأنه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعا وحتّى تجد إلى التخير سبيلا وحتى تكون قد استدركت صوابا" (دلائل ص77). فلفظة "مصنع" تحيلنا مباشرة على الأدب والفنّ أي على التخييل وعلى النقد الأدبي بلغتنا اليوم أو على "أدبية النص".

أما إذا نظرنا إلى النظم من زاوية المجاز العقلي فإنّ هذا المجاز يكاد يكون تعريفه وتعريف النظم واحدا. فحين يتحدث الجرجاني عن الإعراب نافيا أن تكون الفصاحة فيه يقول: "وإنّما الذي تقع الحاجة فيه (أي الإعراب) إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعليّة للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز كقوله تعالى {فما ربحت تجارتهم} وكقول الفرزدق: "سقتها خروق في المسامع" وأشباه ذلك مما يجعل الشيء فيه فاعلا على تأويل يدقّ ومن طريق تلطف وليس هذا يكون علما بالإعراب ولكن بالوصف الموجب للإعراب" (دلائل ص302).

فالنظم إذن هو إيجاب الفاعلية للشيء أي الوصف الموجب للإعراب أي أن نوجب شيئا لشيء ليس موجبا له في العادة مثل أن نكون أوجبنا فعلّ "الربح" للتجارة. ولعمري إنّما ذلك هو المجاز العقلي عينه. فحين يتحدث الجرجاني في "الدلائل" عن هذا المجاز يورد نفس المثال. يقول: "وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن في الكلام مجازا على غيرهذا السبيل وهو أن يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصودا في نفسه ومرادا من غير تورية ولا

تعريض والمثال فيه قولهم نهارك صائم وليلك قائم ونام ليلي وتجلّى همّي، وقوله تعالى: {فما ربحت تجارتهم} (دلائل ص227).

وهذا المثال الأخير ليس فيه من ظاهرة تستوجب الوقوف عندها غير اثبات فعل الربح إلى غير فاعله وهو التجارة. فإذا كان يستشهد به حينا على النظم وحينا على المجاز العقلي فلأنّهما أمر واحد. إذ إنّ المجاز العقلي هو في الإثبات دون المثبت وكذلك النظم هو في الإثبات دون المثبت. يقول عبد القاهر عن كون النظم إنما هو في الإثبات دون المثبت ما يلي: "ليس لنا إذا نحن تكلّمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل ولا هي منّا بسبيل وإنّما نعمد إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتركيب وإذ قد عرفت مكان هذه المزيّة والمبالغة التي لا تزال تسمع بها وأنها في الإثبات دون المثبت فإنّ لها في كل واحد من هذه الأجناس سببا وعلّة" (دلائل ص52).

لقد بات من الواضح أن المجاز العقلي إنّما هو واقع في "النظم" فكلاهما في الإثبات غير أنّ النظم أوسع من المجاز العقلي لأنّه لا يتوقّف على إيجاب الإثبات أو الإسناد بل هو أمور أخرى أيضا مثل "التقديم والتاخير" و"التنكير والتعريف" وغير ذلك من ظواهر البلاغة في علم المعاني، يقول: "واعلم أنّ من سبب اللطف في ذلك أن ليس كلّ شيء يصلح لأن يتعاطى فيه هذا المجاز الحكمى بسهولة بل تجدك في كثير من الامر وأنت تحتاج إلى أن تهيء الشيء وتصلحه لذلك بشيء تتوخاه في النظم" (دلائل ص231).

مسألة "واشتعل الرّأس شيبا"

حين تحدّث الرجل عن الاستعارة ذكر أو بيّن أنّ هذه ليست من التخييل لأنها تقوم على الشبه والشبه قياس له مرجع في العقول. فهو أمر منطقي لا علاقة له بالتخييل. يقول الرجل: " كيف يعرض الشك في أن لا مدخل للاستعارة في هذا الفنّ وهي كثيرة في التنزيل على ما لا يخفى كقوله عزّ وجلّ: "واشتعل الرأس شيبا" ثمّ لا شبهة في أن ليس المعنى على إثبات الاشتعال ظاهرا وإنما المراد إثبات شبهه " (أسرار ص238).

فالتخييل بعد عن الحقيقة والاستعارة لا تتعدى مجرد التماهي معها. لكن مالفت انتباهنا في هذا الشاهد إنما هو المثال الذي قدّمه والموقف منه. فهو لم ير فيه غير الاستعارة ولذلك لم يعتبره من البلاغة في شيء. لكنه في الدلائل بعد ان توضحت لديه نظرية النظم أصبح ينظر إلى ذلك المثال بنظرة مختلفة. يقول: "ومن دقيق ذلك وخفيه أنّك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: {واشتعل الرأس شيبا} لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ولم ينسبوا الشرف إلا إليها ولم يروا للمزيّة موجبا سواها" (دلائل ص79).

ويقول: وإنّ في الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلاّ من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته" (دلائل ص79). وإذا تحققنا من المثال وجدنا فيه استعارة مكنية في اشتعل ولكن ثمّة أمرا يتمثل في اسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي فنحن إذن إزاء ما بين الجرجاني في "الأسرار" من أنّ المجاز قد يدخل من الجهتين مثلما الأمر في المثال المذكور سابقا "أحيتني رؤيتك" وهذا النوع من الكلام الذي منه المثالان السابقان هو الكلام الذي يقع فيه الإشكال. يقول: "وجملة الأمر أن ههنا كلاما حسنه للفظ دون النظم وآخر حسنه للنظم دون اللفظ وثالثا قرى الحسن من الجهتين ووجبت له المزية بكلا الأمرين والإشكال في هذا الثالث وهو الذي لا تزال ترى الغلط قد عارضك فيه وتراك قد حفت فيه على النظم فتركته..." (دلائل ص78).

ويقدّم الجرجاني أمثلة أخرى على ذلك من مثل: طاب زيد نفسا، وقرّ عمرو عينا، وتصبّب عرقا... ويعلّق: "وأشباه ذلك ممّا تجد الفعل فيه منقولا عن الشيء إلى ما ذلك الشيء من سببه وذلك أن نعلم أن أشتعل للشيب في المعنى وإن كان هو للرأس في اللفظ" (دلائل ص79).

***

إذن لقد بات من الواضح أن نظرية النظم هي نظريّة المعنى وأن المجاز العقلي إنما هو مجاز في المعنى وأنّ التخييل ليس إلا المعاني التي لا تحصر. وهكذا نستطيع أن نؤكّد التطابق بين هذه المفاهيم أو النظريات الثلاث. وهي إذ تتطابق فإنّها تتطابق في نظرية المعنى كما كنّا بيّنا في المقدّمة. ويمكن أن ندقّق حقيقة الفكرة بأن نجعل المجاز

العقلي من النظم كما رأينا وهو من التخييل كما راينا وأن نجعل التخييل والنظم شيئا واحدا غير أنّ نظريّة التخييل كانت سابقة لنظريةالنظم هذه التي ستشكل الجهاز العلمي لدراسة التخييل. فالتخييل إنّما هو المعاني والمعاني تختلف بها الصور والصور إنما هي الأساليب والأساليب إنما هي عديدة لا حصر لها مثلها مثل المعاني. وإذا كان التخييل لا يحيط به قانون فإنّ النظم مثله. يقول الجرجاني: "وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف (النظم) حدّ يحصره وقانون يحيط به فإنّه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة" (دلائل ص76).